article55egypt

نشرة بالانتهاكات التي تم رصدها من قبل منظمات تحالف «المادة 55» بالسجون ومقار الاحتجاز في مصر خلال الفترة من 1 يناير حتى 31 يناير 2024

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

WERECORD نحن نسجل

Arab Foundation for civil and political rights
Nedal

المادة (55) من الدستور المصري: «كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته؛ تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائق إنسانيًا وصحيًا... ».

مستجدات الواقع المصري في يناير 2024

في يناير 2024، برز عدد من المستجدات على المشهدي الحقوقي والسياسي، وخاصةً على الصعيد القانوني والصعيد القضائي، أخطرها موافقة مجلس النواب على تعديل قانون القضاء العسكري رقم 1966/25، والذي أعطي صلاحيات واسعة أكثر للقضاء العسكري؛ حيث منحت التعديلات صلاحية للقضاء العسكري للنظر في الجرائم التي تقع على «المنشآت والمرافق العامة والحيوية والممتلكات العامة وما يدخل في حكمها، بما في ذلك الأمور التي تضر باحتياجات المجتمع الأساسية، ومنها؛ السلع والمنتجات التموينية وغيرها من المقومات الأساسية للدولة»، ما يعني منح أفراد الجيش صلاحية الضبطية القضائية فيما يخص تلك الجرائم، ويوسع قاعدة المدنيين الذي من الممكن محاكمتهم أمام القضاء العسكري.

خلال الشهر أيضًا، أقر مجلس النواب تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية؛ والذي استحدث نظامًا جديدًا لمحاكم الجنايات يمكن معه لكل من المتهم أو النيابة العامة الاستئناف على الأحكام الجنائية أمام محاكم جنايات «درجة ثانية» قبل اللجوء لمحكمة النقض، تنفيذًا للاستحقاق الدستوري الوارد بالمادة 240 من دستور 2014، التي تنص على «تلزم الدولة بتوفير الإمكانات المادية والبشرية المتعلقة باستئناف الأحكام الصادرة في الجنايات، وذلك خلال 10 سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور، وينظم القانون ذلك»، وكان 17 يناير 2024 هو المعاد المُقرر دستوريًا، لذا، وعلي عجل، مرر مجلس النواب تلك التعديلات. بعد عشرة أعوام من حرمان آلاف المواطنين من حقهم في محاكمة عادلة وحقهم الدستوري في التقاضي على درجتين، بعد صدور أحكام مجحفة بحقهم من ضمنها الإعدام.

على صعيد المستجدات القضائية، فخلال الشهر قضت محكمة جنح مدينة نصر، بحبس مؤسس الحركة المدنية الديموقراطية، يحي حسين عبد الهادي، سنة مع إيقاف التنفيذ؛ على خلفية اتهامه بحيازة منشورات ونشر أخبار كاذبة، كما أصدرت محكمة جنح الأميرية حكمًا بحبس «تيك توكر» شهرين وتغريمها 500 جنيه، في اتهامها بنشر فيديو تنتقد فيه ارتفاع أسعار بعض السلع.

وعلى الصعيد السياسي، أعلن المرشح الرئاسي المحتمل السابق، أحمد طنطاوي، نيته تدشين حزب سياسي؛ وبالتالي جمع توكيلات التأسيس المقررة قانونًا، حيث يشترط قانون الأحزاب السياسية 2011/12، جمع 5000 توكيل، فيما صرح محمد أبو الديار، المستشار القانوني للحزب، إلى تعرض عدد من راغبي تحرير توكيلات إلى مضايقات داخل مقار الشهر العقاري، فضلًا عن المطاردات الأمنية لعدد من أنصار «طنطاوي» كان آخرها القبض على ثلاثة أعضاء في الحزب وإحالتهم لنيابة أمن الدولة العليا، التي قضت بالطبع بحبسهم احتياطيًا.

موجز بيانات رصد تحالف المادة 55 للانتهاكات داخل مقار الاحتجاز المصرية ديسمبر 2023

رصدت منظمات تحالف «المادة 55» داخل السجون ومقار الاحتجاز الأخرى في مصر خلال شهر يناير 2024 الانتهاكات التالية:

رصدت منظمات التحالف 4 حالات وفاة داخل السجون ومقار الاحتجاز في شهر يناير 2024، كان أولهم وفاة النائب السابق، عادل رضوان عثمان محمد، داخل محبسه بسجن بدر 3 الجديد، إثر حرمانه من الرعاية الصحية. ووفاة إبراهيم العجيري، بسجن بدر 3 أيضًا، والذي توفي داخل مستشفى القصر العيني بالقاهرة والتي نُقل إليها إثر تدهور حالته الصحية داخل سجن بدر 3 الذي عانى فيه من الحبس المطول والحرمان من الرعاية الطبية الواجبة لحالته كونه مريضًا مزمنًا بمرض السكر، فضلًا عن احتياجه لجراحة بعينيه ما أودي بحياته. وداخل مستشفى مجمع سجون بدر أيضًا، توفي المحام محمد الشربيني علي السيد، والذي نقل إليها لعمل مسح ذري بسبب إصابته بعدة أمراض داخل محبسه؛ منها بعض الأورام، وسط منع الدواء عنه من قبل إدارة السجن المحتجز فيه. ولكن إثر الحرمان من الرعاية الصحية الذي تعرض له فقد حياته يوم 6 يناير 2024.

وفي سجن بدر 1 التابع لمجمع سجون بدر أيضًا توفي الشاب طه أحمد هيبة، إثر إصابته بمرض السرطان الذي أُصيب به داخل الاحتجاز ولم يحصل على الرعاية الطبية المتخصصة المطلوبة، ولم تستجب السلطات المصرية لمناشدات أسرته لإطلاق سراحه للحصول على الرعاية الطبية الواجبة ما أودى بحياته، ليكون مجمع سجون بدر الجديدة مقرًا لـ 4 حالات وفاة داخل مقار الاحتجاز طوال شهر يناير 2024.

وعلى صعيد الحرمان من الرعاية الصحية، رصدنا حرمان محمد عبد الرازق إسماعيل، من الرعاية الصحية في سجن ليمان المنيا الجديد، حيث يعاني من التعنت من قبل إدارة السجن في السماح له بإجراء منظار على المثانة ومجرى البول للوقوف على أسباب ضيق مجرى البول والذي يسبب له آلام شديدة منذ 4 سنوات، فضلًا عن التشخيص الخاطئ من قبل طبيب السجن ما ضاعف خطورة حالته وآلامه، وقدمت أسرته العديد من البلاغات للنائب العام، كما تم استدعاء زوجته للشهادة لأخذ أقوالها؛ ولكن بلا جدوى حتى الآن.

أيضًا رصدنا تدهور صحة الطالب عبد الحميد يونس صيام، الذي يعاني من حمى البحر الأبيض المتوسط التي تحتاج إلى رعاية شديدة واهتمام طبي خاص، وظروف معيشية معينة، فضلًا عن معاناته من البواسير، وخلع في كتفه اليسار، كما أن أظافر قدميه مغروزة في اللحم وتحتاج إلى تدخل جراحي عاجل.

كما رصدت منظمات التحالف تفشي الأمراض الجلدية داخل سجن الوادي الجديد نتيجة منع إدارة السجن دخول أدوات النظافة الشخصية وعدم صرفها للسجناء بشكل كاف خاصة مع وجود التكدس الشديد داخل عنابر وزنازين المقر، فضلًا عن عدم غياب الرعاية الصحية بحق السجناء ممن ظهر عليهم بعض أعراض الأمراض الجلدية المعدية فتنتشر بين عدد كبير من السجناء، الأكثر رعبًا هو السبب وراء الحرمان من أدوات النظافة وفقًا للمعلومات المتوفرة وهو تخوف إدارة السجن من حدوث محاولات انتحار باستخدام تلك الأدوات بسبب الأوضاع السيئة داخل هذا المقر.

كذلك رصدنا شكاوى عديدة من داخل سجن برج العرب جراء التنكيل العمدي للمسؤول عنه العقيد عماد الشاذلي، رئيس مباحث السجن، والضابط أحمد البنا، وعدد من الأمناء بحق المحتجزين ممن اشتكوا من الحرمان من الرعاية الصحية، حيث ذكر ذوو محتجز بسجن برج العرب حرمان السجناء من العلاج وعدم السماح بدخول أدوية سوي شريط مضاد حيوي واحد على الرغم من معاناتهم من الأمراض جراء السجن نتيجة التكدس والحرمان من الرعاية الصحية، وصل التنكيل إلي التعدي بالضرب على أحد النزلاء المرضى في عنبر الملاحظة بسبب مطالبته بإجراء عملية جراحية، نظرًا لمعاناته من آلام شديدة، وتدهور حالته الصحية دون الحصول على الرعاية الصحية والطبية اللازمة، وكذلك التعدي على عدد آخر من النزلاء بسبب مطالبتهم بالعرض على الطبيب المختص، فضلاً عن إيداع عدد كبير من السجناء في غرف التأديب وأحيانًا تغريبهم إلي سجون بعيدة عن ذويهم.

وتكررت استغاثات أهالي النزلاء بالسجن الجغرافي بمنطقة سجون برج العرب بالإسكندرية من صعوبة إجراءات زيارة ذويهم داخل المقر، حيث يضطر الأهالي إلي الانتظار ساعات طوال منذ السابعة صباحًا في مكان غير آدمي دون دورة مياه من أجل زيارة لا تتخطى العشر دقائق وأحيانًا خمس دقائق، وبسبب عدم وجود ساحات انتظار مخصصة يضطرون إلى الانتظار على الرصيف الخارجي للبوابة الرئاسية للدخول، معرضين أنفسهم وأطفالهم لمخاطر كبيرة، وخاصة مع ارتفاع درجات الحرارة في الصيف أو من البرد والمطر في الشتاء، بالإضافة للتلوث الناجم عن غبار السيارات، فضلاً عن التعنت في إدخال محتويات الزيارة من ملابس وأغطية وطعام وأدوية.

ومن داخل سجن بدر 3 ضمن مجمع سجون بدر الجديدة، رصدنا رسالة من داخل المقر تستغيث من حرمانهم من حقهم في التواصل مع ذويهم سواء من خلال الزيارة المقررة قانونًا أو حتى عن طريق الرسائل، حيث تمنع إدارة المقر دخول أو خروج المراسلات بين المحتجزين وذويهم فضلاً عن حرمانهم من التريض والتعرض لأشعة الشمس؛ وبالتالي هددوا بالتصعيد والإضراب الشامل المشروع حتى يُمكنوا من حقوقهم مرة أخرى. كذلك أعلن المحتجز السياسي، أحمد عرابي، إضرابه المفتوح عن الطعام احتجاجًا على المعاملة اللاإنسانية التي يتعرض لها داخل محبسه بسجن العاشر من رمضان بمحافظة الشرقية، بعد حبس احتياطي قارب الـ14 شهرًا تعرض خلالهم لأشد أنواع التعذيب البدني والنفسي مع حبسه داخل غرف التأديب والاعتداء عليه في مخالفة للائحة السجون المصرية والعهود الدولية.

كما رصدنا من مصادر صحفية استغاثة والدة أحد الطلاب المحتجزين على ذمة القضية 2023/2468 حصر أمن دولة عليا المعروفة باسم قضية «دعم فلسطين» بسبب حرمان ابنها من دخول جميع امتحانات الفصل الدراسي الأول بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر، وذلك برغم موافقة مصلحة السجون والجامعة والنيابة والسماح بدخول الكتب بالدراسية بالفعل، ومع ذلك علمت منه عند زيارته بسجن بدر 1 أنه لم يُسمح له بدخول الامتحانات.

ولكل ما سبق، ترى المنظمات في تحالف «المادة 55»، أن الأوضاع داخل السجون ومقار الاحتجاز ليست بمستغربة، ولا تخرج عن الإطار العام لتعامل السلطات المصرية مع ملف المحتجزين– خاصة السياسيين منهم–، فالأمر ممنهج وليس مجرد خروقات فردية كما تروج له وزارة الداخلية المصرية.

كما أن سياسة الإفلات من العقاب التي تتعامل بها السلطات المصرية مع منتهكي حقوق الإنسان داخل مقار الاحتجاز لديها، هي التي شجعت وغذت تلك الممارسات وعملت على انتشارها، حتى صارت منهج عمل لدى مصلحة السجون المصرية؛ فلم نر أي قيادة أو مسؤول تم عقابه أو حتى تعنيفه رغم الانتهاكات الثابتة والموثقة التي قد تكون خرجت عنه.

لذا؛ تؤكد المنظمات في تحالف «المادة 55» أن تلك الممارسات التي تتم بداخل سجون ومقار الاحتجاز داخل مصر، تثير مخاوف جدية حول مصير المحتجزين، خصوصًا بعد ازدياد أعداد حالات الوفاة داخل مقار الاحتجاز في الفترة الأخيرة، وتردي الأحوال المعيشية بداخلها.

لذا؛ تطالب المنظمات في تحالف «المادة 55» بفتح تحقيق بخصوص تلك الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها وفقًا لصحيح القانون المصري والدولي، مع تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ولائحة السجون المصرية والتوقف عن مخالفتهما، وتوفير سبل المعيشة التي تليق بإنسانية المحتجزين.

تحالف المادة 55 https://www.facebook.com/Article55egypt

article55egypt

تحالف المادة 55

لجنة العدالة - الشهاب لحقوق الإنسان - الشبكة المصرية لحقوق الإنسان - حقهم -
نحن نسجل- المؤسسة العربية للحقوق المدنية والسياسية- نضال